الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس: السيد غيريرو (الفلبين)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد بالزان (مالطة)
(المقرر)

ثم: السيد غيريرو (الفلبين)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث
(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.34
17 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

نظرا لغياب السيد بيريز بالون (اوروغواي) اضطلع السيد غيريرو (الفلبين) نائب الرئيس برئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/47/3، A/47/82-S/23512، A/47/83، A/47/132، A/47/212-E/1992/54، A/47/222-E/1992/57 و Corr.1، A/47/225-S/23998، A/47/267 -E/1992/77A/47/278، A/47/283-E/1992/83، A/47/289-E/1992/68، A/47/294-E/1992/84، A/47/338، A/47/375-S/24429، A/47/403، A/47/407، A/47/408، A/47/411، A/47/445، A/47/446، A/47/499، A/47/627، A/C.2/47/L.2، A/C.2/47/L.5).

١ - السيد تشاوزو (وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢ (A/47/3) الذي نشر في وقت ينتظر فيه الجميع من الأمم المتحدة الاضطلاع بدور متزايد في مجالي التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية. إن الاجتماع الأول الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٢ حول موضوع "تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية: دور منظومة الأمم المتحدة" يمثل نجاحا الى حد بعيد ويشكل تقدما أكيدا فيما يتعلق بسير أعمال المجلس. وينبغي على أية حال الحرص على كفالة تمثيل جغرافي منصف لمواصلة اجتذاب اهتمام ممثلين رفيعي المستوى وتحقيق نتائج موثوق بها. وقد يجدر أيضا حصر المناقشة في موضوع واحد واعطاء الأولوية للكلمات العفوية والحد الى اقصى درجة من البيانات الرسمية. إن يوم الحوار المتعلق بالسياسات الذي جرى مع رؤساء أمانات هيئات الأمم المتحدة المعنية بمسائل التمويل المتعدد الأطراف والتجارة يعد صيغة ينبغي الابقاء عليها. إن رؤساء أمانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والغات والأونكتاد ينبغي اشراكهم بصورة تلقائية في مداولات المجلس وفي وضع الاتجاهات العريضة. لقد جرى حوار بناء بين ممثلي الدول الأعضاء وممثلي الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية في أثناء المناقشة التي كرست لمسائل التنسيق، حول القضاء على الفقر ومكافحة الايدز (تقريرا الأمين العام E/1992/47 و E/1992/67) أكد أهمية هذا النوع من تبادل الآراء. وإن كان أعضاء المكتب قد أعربوا عن أسفهم لأن هذه المناقشة قد انتهت باصدار بيان ختامي للرئيس بدلا من اعتماد قرار رسمي كان من شأنه أن يلزم أعضاء المجلس ويحال الى الجمعية العامة ثم الى هيئات منظومة الأمم المتحدة لمتابعته وتنفيذه. وقال إنه يتعين من الآن الإعداد بعناية للمناقشة التي تكرس لمسائل التنسيق. ويجب اختيار الموضوعات قبل عقد الاجتماع بوقت كاف حتى يتاح الوقت اللازم لجمع البيانات واجراء المشاورات في المنظومة بأسرها ووضع تقارير مفصلة.

٢ - لقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لتموز/يوليه ١٩٩٢، ٦٠ قرارا من بينها القرار ٢٧/١٩٩٢ الذي قدمه عدد من الوفود لم يسبق له مثيل والمتعلق بعقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، وهي إحدى المسائل التي تم بحثها في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده المجلس. إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي اقترحت الحكومة الدانمركية استضافته في كوبنهاغن يرمي أساسا الى جعل الإنسان والمسائل الاجتماعية محور التعاون لأغراض التنمية وتوفير إطار مشترك

لعمل هيئات الأمم المتحدة في هذا المجال. وهناك ثلاثة موضوعات رئيسية قد اتضحت في الأفق هي مكافحة الفقر وتشجيع العمالة المنتجة والترابط الاجتماعي. لقد اعتمد المجلس فضلا عن ذلك قرارا بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا (القرار ١٩٩٢/٣٤) أعرب فيه عن التفاؤل الحذر بشأن تطور الحالة في هذا البلد. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (القرار ١٩٩٢/٣٧) تجدر الاشارة الى أن الأعمال التحضيرية قد أحرزت تقدما طيبا. كما وافق المجلس على الاستراتيجية العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية للوقاية من مرض الايدز ومكافحته (القرار ١٩٩٢/٣٣).

٣ - وفيما يتعلق بإعادة تشكيل المنظمة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فإنه يرجى أن تكون الآراء والاقتراحات التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة (A/47/534) مفيدة للجمعية العامة عند النظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال. ويرجى أيضا إزاء خطورة الحالة الاقتصادية العالمية أن تبرهن الدول الأعضاء على الارادة السياسية اللازمة وتعتمد نهجا مشتركا لتنشيط نمو الاقتصاد العالمي. إن احتمالات المستقبل تشوبها القتامة من جراء التأخر في ابرام مفاوضات أوروغواي. وسيكون من المفيد أن يتدخل المسؤولون السياسيون على أعلى مستوى لتقريب المواقف بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - السيدة صادق (الأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية): لاحظت أن برنامج عمل اللجنة الثانية يغطي عددا من المشاكل الهامة المرتبطة في كثير من الأحيان فيما بينها والتي تواجهها الإنسانية. واذا كان عدد من البلدان قد توصل الى تحسين نوعية معيشة سكانه فإن هناك ١,٢ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع. إن النمو الديمغرافي المتزايد السرعة يضر بالموارد المتاحة - سواء تعلق الأمر بالأغذية أو بموارد المياه العذبة أو بالخدمات الصحية أو بالتعليم - ويؤدي الى زيادة التلوث والنفايات والتوسع السريع في بناء المدن كما يؤدي الى حركات هجرة غير منظمة. ومن المشجع على أية حال أن يعرب المجتمع الدولي في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عن الرغبة في العمل. إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ سيكون مثل مؤتمر ريو دي جانيرو الذي سعى الى ادماج الاهتمامات الأيكولوجية والأنشطة الاقتصادية، فرصة لدراسة الروابط بين السكان والتنمية المستدامة. وينبغي أن يؤدي هذا المؤتمر الى مجموعة من التوصيات المتعلقة بالجوانب التنفيذية والتقنية للسياسات والبرامج الديمغرافية وتغذية عملية التفكير في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة.

٥ - لقد اجتمعت بالفعل ٤ من أفرقة الخبراء الستة التي شكلت في اطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر (E/1992/60) وسوف يجتمع الفريقان الآخران قريبا. والتقارير والتوصيات التي تضعها هذه الأفرقة تنشر أولا بأولا. وفضلا عن ذلك فقد عقدت ٥ مؤتمرات اقليمية معنية بالسكان نظمت بالاشتراك مع اللجان الاقتصادية الاقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان أو ستعقد قريبا (E/1992/60). وسوف تسمح بالدخول في حوار سياسي ودراسة للمسألة من منطلق اقليمي. ويدرس الآن اجراء العديد من المشاورات بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية. وهذه المشاورات يمكن أن تتعلق بالمسائل التالية: السكان

وتخطيط التنمية، تنظيم الأسرة من زاوية المرأة، الصحة والحقوق في مجال الانجاب، المشاكل الأخلاقية التي أثارتها المناقشة المتعلقة بالسكان والتنمية، الاستنتاجات الواجب استخلاصها من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الآثار الديمغرافية المترتبة على الايدز. وفضلا عن ذلك فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد نظم اجتماعا استشاريا بشأن العلاقات بين النمو الاقتصادي والسكان.

٦ - وقد دعيت الحكومات من جانبها الى إنشاء لجان وطنية تمثل جميع الهيئات والمجموعات المعنية وتكلف بتنسيق وضع التقارير الوطنية المتعلقة بالسكان وتحديد الحالة في مجال السكان والتنمية في كل بلد من البلدان واجراء تحليل تفصيلي لهذه التقارير يقدم الى المؤتمر. لقد كان رد فعل البلدان مشجعا للغاية. ويلاحظ أيضا أن المؤتمر يثير اهتماما متزايدا في جميع أنحاء العالم. إن البلدان غير المنحازة في مؤتمرها العاشر لرؤساء الدول والحكومات ومجموعة السبعة والسبعين في اجتماع وزراء خارجيتها السنوي السادس عشر وفريق الـ ١٥ قد أعربت كلها عن تأييدها واهتمامها للمسائل التي سوف يتم التصدي لها. إن الحكومة المصرية قد اقترحت استضافة المؤتمر وهي تتعاون تعاونا وثيقا مع أمانة هذا المؤتمر. إن اللجنة التحضيرية يجب عليها أن تعقد دورتين وسيكون من المفيد أن تدلي الوفود برأيها بشأن موعد انعقاد هاتين الدورتين. إن نجاح الأعمال التحضيرية لمؤتمر القاهرة يتطلب أساسا اجراء مشاورات حكومية دولية ومفاوضات سياسية نشطة. ومن المهم أن يشترك البرلمانيون والرابطات النسائية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص على أوسع نطاق ممكن في اجتماع أفرقة الخبراء وفي المؤتمرات الاقليمية. إن المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية ينبغي أن تشترك في الأعمال التحضيرية وبخاصة بفضل المعونة المالية التي يمكن أن يقدمها لها المانحون الثنائيون والمؤسسات التمويلية. وينبغي أيضا كفالة توزيع عادل ومتوازن للرجال والنساء في اللجان الوطنية وفي الوفود. لقد قدمت العديد من البلدان أو أعلنت عن تقديمها لمساهمة في الصندوق الخاص بالمؤتمر. ويرجى أن تقدم بلدان أخرى نامية أو متقدمة النمو تبرعات للمؤتمر ولأعماله التحضيرية.

٧ - السيد جوزيف (منظمة الصحة العالمية): قدم تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من الايدز (A/47/289)، الذي وضع تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤٦. إن هذا التقرير يقوم على أساس تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الذي قدمه للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العالمية للصحة وعلى التقارير المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها المنظمة والتي قدمتها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك بين الحكومات فيما يتعلق بالايدز.

٨ - وتفيد تقديرات منظمة الصحة العالمية في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٢ أن ما يتراوح بين ٦ أو ٧ ملايين من الرجال و ٤ أو ٥ ملايين من النساء في العالم يحملون فيروس الايدز. وفي عام ٢٠٠٠ سيبلغ هذا العدد حوالي ٣٠ أو ٤٠ مليون رجل وامرأة وطفل مصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب منذ بدء انتشار هذا الوباء.

٩ - إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الايدز التي وضعت لأخذ تطور هذا الوباء في الاعتبار والمعلومات التي تم الحصول عليها خلال السنوات الخمس الماضية قد تمت الموافقة عليها في الدورة الخامسة والأربعين لجمعية منظمة الصحة العالمية المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٢ وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المعقودة في تموز/يوليه الماضي. ويرجى أن توافق الجمعية العامة أيضا على هذه الاستراتيجية. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية تعبئة الجهود التي تبذل على المستوى الوطني والدولي لمكافحة هذا الوباء وتوحيدها. ومن المهم تنسيق العمل الوقائي، وقد عرض تقرير عن هذه المسألة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٢ في أثناء المناقشة التي خصصت لمسائل التنسيق (E/1992/67).

١٠ - لقد تم الاحتفال للسنة الخامسة على التوالي باليوم العالمي للإيدز في العالم أجمع في ١ كانون الأول/ديسمبر وكان موضوع هذه السنة هو "الإيدز: المجتمعات تأخذ على عاتقها". ويدل على أن المجتمعات المحلية والمجتمع العالمي يجب أن تضافر جهودها في مكافحة هذا المرض. إن الإرادة السياسية ضرورية إذا ما أريد تفادي اللامبالاة إزاء هذه المشكلة وتجدر بالإشارة في هذا الصدد أن الحكومة النيجيرية قد نجحت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في إدراج الإيدز في جدول أعمال اجتماع رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في السنغال في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وقد تم اعتماد إعلان وبرنامج عمل لبلدان منظمة الوحدة الافريقية في هذا الصدد. ومن المهم أن تشجع الحكومات مثل هذا الوعي ولكن مكافحة الإيدز لن تتم إلا إذا أجري تقدير دقيق للظروف المحلية وأجري حوار بين جميع الأطراف المعنية.

١١ - السيد خـُلي الرمان (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ فقال إنه نظرا للطابع العالمي المتزايد للمشاكل وللترابط المتزايد أيضا بين الدول فإن الأمم المتحدة عليها الاضطلاع بدور أساس في العلاقات الاقتصادية الدولية. وأفضل طريقة للاضطلاع بهذا الدور هي تعزيز دور الجمعية العامة ومواصلة إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢ - إن الجمعية العامة قررت في قرارها ٤٥/٢٦٤ تنشيط الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المرتبطة بهما وبخاصة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام ١٩٩٢ وللمرة الأولى عقدت الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووفقا للصيغة الجديدة عملا بالقرار ٤٥/٢٦٤. وجرت المناقشة الرفيعة المستوى حول "موضوع تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية: دور منظومة الأمم المتحدة" وأدى الى حوار نشط وبرهن على أن الأمم المتحدة بوسعها القيام بدور رئيس في صياغة سياسات الاقتصادات الكلية العالمية. إن مشاركة رؤساء أمانات الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف في هذا الاجتماع مشاركة نشطة يعد أمرا هاما. كما يعد اتخاذ قرار بإنشاء فريق عامل متخصص تابع للمجلس يكلف باجراء مشاورات حول تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية أمرا إيجابيا للغاية.

١٣ - بيد أن مجموعة الـ ٧٧ ترى ضرورة مواصلة تنشيط المنظمة في المجالي الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة تعزيز دور المجلس عن طريق اعتماد التدابير التالية التي اقترحتها المجموعة. أولا يجدر أن ينظر الاجتماع الرفيع المستوى بصورة منتظمة في مسألة تنسيق السياسات المتعلقة بالاقتصادات الكلية على المستوى العالمي. إن رؤساء أمانات المنظمات والوكالات المتخصصة والمؤسسات المخصصة يتعين عليها المشاركة في المناقشة وتقديم تقارير دورية عن تنفيذ القرارات التي اتخذت في هذا الصدد. وفضلا عن ذلك فإنه يتعين على رؤساء أمانات الوكالات المتخصصة والهيئات المختصة خلال المناقشة المكرسة لمسائل التنسيق تقديم تقارير عن تنفيذ التوصيات التي تم الإعراب عنها في أثناء اجتماعات المجلس السابقة. وبالإمكان أيضا إلغاء المناقشة على مستوى اللجان ولكن يتعين على المجلس مواصلة عقد جلسات عامة لمراقبة أنشطة الهيئات الفرعية. أما فيما يتعلق بعدد أعضاء المجلس فمن غير الضروري أن تتم مناقشة

هذا الموضوع في هذه المرحلة. وهذا سليم أيضا فيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة بالآليات الفرعية والدورات الاستثنائية والعاجلة الى آخره.

١٤ - إن مجموعة الـ ٧٧ قد اقترحت أيضا أن تهدف المناقشة المكرسة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والى أن تتم عملية النظر التالية ومتابعة تنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية وتنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على مستوى المنظومة ومتابعة توزيع العمل بين الصناديق والبرامج وفي النهاية تقييم تقارير أنشطة الصناديق والبرامج وكذلك أثرها على المستوى العالمي. إن مجموعة الـ ٧٧ تنظر باهتمام في التوصيات التي اقترحتها مجموعات البلدان الأخرى وستعمل جاهدة للمساهمة في إنجاح المفاوضات الهامة الجارية في إطار الفريق الخاص الذي شكل مؤخرا بواسطة رئيس الجمعية العامة.

١٥ - لقد أحاطت مجموعة الـ ٧٧ علما بتقرير الأمين العام عن أثر التطورات في العلاقات بين الشرق والغرب على النمو والتنمية العالميين (A/47/403) الذي يؤكد بعض المخاوف التي أعربت عنها البلدان النامية. ومن المتوقع حاليا أن يحتاج الشرق الى معونة دولية خلال فترة أطول وبدرجة أكبر مما كان متوقعا وهذا من شأنه أن يضر بمصالح البلدان النامية. إن مجموعة الـ ٧٧ على يقين بأن المجتمع الدولي يجب أ، يستقطع المساعدة التي تمنح لبلدان أوروبا الشرقية من الموارد الإضافية ويحترم في الوقت ذاته الالتزام الذي قطعه على نفسه بالمساهمة في عملية التنمية في البلدان النامية. ولهذا السبب فقط لاحظ الأمين العام أن من الضروري وضع نظام للتجارة المتعددة الأطراف وتحسينه دون هوادة وبخاصة عن طريق الانتهاء بنجاح من مفاوضات أوروغواي في أقرب وقت ممكن.

١٦ - إن مجموعة الـ ٧٧ تعترف بالامتنان للحكومة المصرية لعرضها استضافة المؤتمر الدولي المعني بلسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ وهو المؤتمر الذي تعلق عليه مجموعة الـ ٧٧ أهمية بالغة. ومن الضرورية أن تدور الأعمال التحضيرية حول العلاقات بين التنمية والسكان وأن تشترك الآلية الحكومية الدولية بأسرها في هذه الأعمال التحضيرية وأن تعقد دورتا اللجنة التحضيرية بما يكفل تنظيما رشيدا لأعمال المؤتمر.

١٧ - السيد كلارك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): تكلم باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء فقال إن الهيكل الجديد للدورة الموضوعية للمجلس الذي تقرر في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ وطبق للمرة الأولى عام ١٩٩٢ يشكل تحسنا ملحوظا في هذا المجال. إن المناقشات المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية كانت ذات نوعية أفضل من غالبية المداولات التي جرت في المجلس في السنوات الأخيرة. ويرجى أن تتسم المشاركة بهذه النوعية أيضا خلال السنوات القائمة وأن تجتذب عددا متزايدا من وزراء البلدان سواء النامية أو المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك فإن القرار الذي اتخذ بإنشاء فريق عامل متخصص تابع للمجلس لمتابعة المناقشات رفيعة المستوى كان قرارا مشجعا. ويجب الحرص فضلا عن ذلك على اختيار الموضوعات التي ستتم مناقشاتها على أن تكون هذه الموضوعات ذات أهمية بالنسبة للدول الأعضاء خلال السنوات القادمة.

١٨ - إن المناقشات التي كرست لمسائل التنسيق كانت أيضا مناقشة ثرية بالحوارات الفعلية، إن تبادل وجهات النظر بشأن تنسيق الجهود التي تبذل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الفقر والإيدز قد ألقت الضوء على تنوع التدابير التي تتخذ وأكد ضرورة عدم تبذير الموارد في برامج تتسم بالازدواجية. ويجب التأكد من أن الكلمات التي ألقاها ممثلو هيئات الأمم المتحدة توزع في الوقت المناسب وتتعلق بدقة بمسائل التنسيق. وفضلا عن ذلك يجب توفير الوقت اللازم لاجراء تبادل صريح لوجهات النظر. ويجب أيضا ألآ تؤدي المناقشة الى إعلان يدلي به الرئيس وإنما الى استنتاجات توضع بالاتفاق بين الدول الأعضاء ومن ثم يصبح بوسع مختلف مجالس الإدارات إدخال التعديلات اللازمة على برامج عملها وخططها المتوسطة الأجل.

١٩ - إن المناقشة التي كرست للأنشطة التنفيذية قد سمحت باجراء حوار مفيد بين المؤسسات وإن لم يترتب عليها أية آثار عملية. ويتعين أن يصبح بوسع تقديم توجيهات لمؤسسات وهيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسة العامة بحيث يؤدي ذلك الى تحسين الإدارة وتوجيه أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٢٠ - إن الإصلاح الذي تم عام ١٩٩١ لم يتصد لمسألة جدول أعمال المجلس. ويمكن القول في الوقت الحالي بأن جدول أعمال اللجنة الاقتصادية مثلا يتسم بالازدواجية البالغة مع جدول أعمال اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة. إن المسائل التي تعنى بها اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن تعالج في مناقشات تكرس الأنشطة التنفيذية ولمسائل التنسيق. وفضلا عن ذلك فإن أعمال اللجنة الاجتماعية ينبغي أن يستعاض عنها بمناقشة تكرس للمسائل الاجتماعية وتسمح بالنظر في جميع المسائل التي تعالجها هذه اللجنة حاليا. إن المجلس يتعين عليه اجراء مناقشات عمل واجتماع رفيع المستوى يعنى بالنظر في مسائل السياسة ويقدم توجيهات لهيئات الأمم المتحدة على أن تظل مناقشة الموضوعات السياسية والاجتماعية الهتامة في إطار مداولات رفيعة المستوى.

٢١ - وقال إن معظم الوثائق توزع في وقت ماخر جدا بما لا يخدم الإعداد للمناقشات. إن الدول الأعضاء يجب أن تتفادى طلب تقارير مزدوجة، وإن كان يتعين على الأمانة العامة اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الوثائق في الوقت المناسب. وأضاف قائلا إن صياغة التقارير القصيرة ذات النوعية العالية من شأنه أن ييسر مهمة خدمات الترجمة ومهمة الوفود.

٢٢ - إن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء قد سبق لها عرض وجهات نظرها بشأن المسائل الموضوعية في أثناء دورة المجلس ومن ثم فإنها ستمتنع عن تكرار ما أعربت عنه من قبل وستقتصر على إعادة تأكيد الأهمية التي تعلقها على المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة عام ١٩٩٤.

٢٣ - السيد شوريم (المراقب عن فلسطين): علق على تقرير الأمم المتحدة "العواقب الاقتصادية والاجتماعية لإمشاء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس والجولان السورية" (A/47/294) "وتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" (A/47/212) فقال إن التنمية الحقيقية للأراضي الفلسطينية غير ممكنة لأن سلطات الإحلال تصادر الأراضي وتضمها وتحاول تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية الفلسطينية وفضلا عن ذلك تطرد الفلسطينيين لإحلال مهاجرين يهود محلهم.

٢٤ - لقد اعترفت الجمعية العامة فيى الإعلان المتعلق بالحق في التنمية (القرار ١٢٨/٤١) بأن الأمر يتعلق بحق غير قابل للتصرف للإنسان يفترض أيضا الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الفلسطينيين في التنمية يجب أن يوضع في الإطار العريض لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف التي حددت في العديد من القرارات. لقد أكدت الأمم المتحدة أيضا مبدأ السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الوطنية. والفلسطينيون على يقين بأن الأمم المتحدة بوسعها الاضطلاع بدور أكثر أهمية في الحماية الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

٢٥ - إن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يعاني من آثار الممارسات الاسرائيلية وبخاصة منذ بداية الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وحرب الخليج. وهناك ممارسة من أخطر الممارسات تتمثل في استمرار بناء وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية كما يدل على ذلك تقرير الأمين العام.

٢٦ - وقال إن مجلس الأمن أكد في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) أن السياسة المتمثلة في إقامة مستوطنات اسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ليس لها سند قانوني وتعرقل بشكل خطير إقامة سلم عادل في المنطقة. كما أكد مجلس الأمن والجمعية العامة من جديد نفس الموقف في العديد من قراراتها. وفضلا عن ذلك فإن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تطبق على جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس تحظر على سلطات الاحتلال إقامة المستوطنات (المادة ٤٦ ج)، إن قرارات مجلس الأمن ما زالت قرارات ملزمة يتعين تنفيذها، ولكن بيانات وزارة الخارجية في الولايات المتحدة تفيد بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس يوجد بها حاليا حوالي ٢٥٠ مستوطنة تضمن ٢٥٤ ألف نسمة.

٢٧ - إن هذه الممارسة غير المشروعة ترمي الى حرمان الشعب الفلسطيني من موارده الطبيعية. مثال ذلك أن اسرائيل تستغل موارد المياه أكثر مما ينبغي وتفيد دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٨٠ في المائة من موارد المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة تستخدم لتلبية احتياجات الاسرائيليين وتمثل ٣٠ في المائة من استهلاك اسرائيل من المياه.

٢٨ - لقد كثفت الحكومة الاسرائيلية في السنوات الأخيرة سياستها المتمثلة في مصادرة الأراضي. فقد صادرت حتى الآن أكثر من ٦٥ في المائة من أراضي الضفة الغربية وأكثر من ٤٥ في المائة من أراضي قطاع غزة. كما انها تعمل في الوقت ذاته على اقتلاع أعداد كبيرة من أشجار الفاكهة (٣٥٠ ١٢٨ شجرة منذ بداية الانتفاضة حتى حزيران/يونيه ١٩٩٢).

٢٩ - وعلى الرغم من بعض اللفتات المحدودة التي جرت عقب الانتخابات فإن السلطات الاسرائيلية لم تتخذ التدابير اللازمة لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين.

ورغم ما أعلنته من وضع حد لما تسميه بالمستوطنات الساسية فإنها ما زالت تنشئ مستوطنات أساسا في وادي الأردن وفي حزام عريض يحيط بالقطاع الشرقي للقدس وهو ما يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من مساحة أراضي الضفة الغربية.

٣٠ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني فإن فلسطين تشكر جميع البلدان وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لمساهمتها في مساعدة الشعب الفلسطيني. إلا أنه يتعين نظرا للصعوبات المتزايدة التي يواجهها الشعب الفلسطيني من جراء الممارسات الاسرائيلية أن تتم دون تأخير زيادة المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني. ومن المفيد أن يتضمن تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع في العام القادم تقييما للمشاريع الجارية وللعقبات التي تواجهها وكذلك عددا من التوصيات.

٣١ - إن فلسطين تفرق بين نوعين من المساعدة: المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وترى فلسطين أن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تقدم من سلطات الاحتلال أي اسرائيل، وينبغي أن ترسل أساسا بواسطة الأونروا وبقدر أقل بواسطة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. أما المساعدة الإنمائية فينبغي أن تحصل على أكبر قدر من الاهتمام. وفضلا عن ذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى الدعم وإلى القروض التي ينبغي أن تهدف إلى تنشيط الموارد المحلية لا إلى الاستعاضة عنها. ومن المستصوب أيضا أن تضطلع الأمم المتحدة في المستقبل بدور أكثر أهمية في مجال تنسيق المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٣٢ - لقد انقضى عام كامل منذ بدأت عملية السلم في مدريد. وإذا كان الفلسطينيون على يقين بأن المحادثات المتعددة الأطراف غنية بالاحتمالات بالنسبة لجميع الأطراف وعلى جميع المستويات، فإنهم يرون أيضا أن هذه المفاوضات لن تحرز تقدما طالما ظلت المحادثات الثنائية تواجه طريقا مسدودا لن يتسنى لها الخروج منه إلا إذا قبلت اسرائيل احترام القواعد القانونية الدولية.

٣٣ - لقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة بأغلبية ساحقة قرارين متعلقين بقضية فلسطين أحدهما عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعن الشعب العربي في الجولان السورية والآخر عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. إن المجتمع الدولي عندما وافق على هذين القرارين قد حذر اسرائيل من ناحية وأكد من جديد من ناحية أخرى التزامه بدعم الشعب الفلسطيني بجميع الوسائل الممكنة. ويبدو الآن أن هذين القرارين لن يعتمدا بالاجماع نظرا لمعارضة بعض البلدان وإن كانت فلسطين تدعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتمادهما بأكبر عدد من الأصوات.

٣٤ - السيدة حسن (مصر): قالت إن الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٢ قد اتسمت بالعديد من التجديدات الهامة التي ترجو مصر استمرارها في المستقبل. أولا

بذل جهد ضخم لجعل مداولات المجلس أكثر انتاجية وأقل اتساما بالطابع الرسمي. وطوال المناقشة التي جرت على أعلى مستوى في المجلس تم التوصل إلى اتفاق عريض بشأن الدور الأساسي الذي يتعين على هيئات الأمم المتحدة الاضطلاع به في الوقت الحالي والذي يتيح إمكانية فريدة لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية. لقد تم التوصل إلى توافق صلب في الآراء حول الروابط التي لا يمكن فصمها القائمة بين التعاون الدولي للقضاء على الفقر والحفاظ على السلم والأمن وبين الرأي القائل بأن تنمية البلدان النامية تقتضي نفس الجهد الذي يبذل من أجل الحفاظ على السلم. لقد جرى حوار بناء حول مفهوم التنمية التي ترتكز أساسا على الإنسان وضرورة أن تدمج بها الأهداف الاجتماعية وبخاصة النهوض بالمرأة وحماية الفئات الضعيفة. وقالت إن هذا الحوار قد أكد أيضا أهمية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومؤسسات بريتين وودز.

٣٥ - وأضافت قائلة إن المجلس قبل عرض الحكومة المصرية أن تستضيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وهو أول مؤتمر من نوعه في افريقيا حيث يعد النمو الديموغرافي أكبر منه في أي مكان آخر في العالم. إن مصر هي في الواقع نقطة التقاء جغرافية وسياسية وقد تفهمت منذ فترة طويلة أن مسألة السكان مسألة خطيرة ينبغي التصدي لها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. كما أحرزت مؤخرا تقدما ملحوظا في هذا الصدد: لقد بدأ معدل النمو الديموغرافي في النقصان نتيجة للجهد الذي يبذل على المستويين التعليمي والتدريبي ويرمي إلى تحويل السكان إلى قوة انتاجية، ونتيجة أيضا للعمل الذي يبذل لتنظيم الأسرة. إن مؤتمر عام ١٩٩٤ سوف يعالج مسألة العلاقات بين السكان والنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة وهي روابط قد تم تحليلها بالفعل بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر عام ١٩٩٤ سوف يستفيد من النتائج التي تم احرازها في هذا المجال. ومن المقرر استعدادا لهذا المؤتمر عقد اجتماعات اقليمية تنظمها اللجان الاقتصادية الاقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي ينتهز الوفد المصري هذه المناسبة للإشادة به. إن هذه المؤتمرات الإقليمية سوف تضع احتمالات إقليمية مفيدة، ومن المقرر أن تعقد قبل نهاية عام ١٩٩٢، ٥ من ٦ اجتماعات لأفرقة الخبراء التي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاءها (المقرر ٩٣/١٩٩١). ونظرا لأهمية القرارات الواجب اتخاذها فإن الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية ينبغي أن تمدد فتراتهما كما ينبغي أن تعدل مواعيد انعقادهما. إن نجاح المؤتمر لن يتوقف على نوعية الأعمال التحضيرية فحسب وإنما أيضا على توعية الرأي العام بمسائل السكان وبالعلاقات القائمة بينها وبين التنمية. إن الوفد المصري يشكر البلدان التي ساهمت في الصندوق الدائر المخصص لتيسير الإعداد للمؤتمر.

٣٦ - والوفد المصري يرى أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجب أن يضطلع بدور في جميع مراحل المشاريع. ويتعين على جميع هيئات الأمم المتحدة تيسير اللجوء لهذا التعاون.

٣٧ - وبناء على مبادرة النرويج ومصر وايطاليا عقدت حلقة دراسية وزارية معنية بالطاقة في سول ستراند (النرويج) في تموز/يوليه ١٩٩٢. وقد اهتم الاجتماع بالعلاقات الأساسية القائمة بين الطاقة والبيئة والتنمية. وقد وردت المذكرة المشتركة الصادرة عقب هذا الاجتماع في الوثيقة A/47/390.

٣٨ - إن الوفد المصري مثله في ذلك مثل وفود أخرى يشعر بالقلق البالغ إزاء الزيادة المستمرة لعدد النساء الريفيات الفقيرات ويرى أن المجتمع الدولي يتعين عليه بخاصة تحسين ظروف المرأة الريفية. ويؤيد الوفد المصري إعلان جنيف بشأن النساء الريفيات الذي صدر عقب مؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي بالنساء الريفيات.

٣٩ - وقالت إنه يجب الإشادة باستئناف دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التي عقدت دورتها السادسة عشرة في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

٤٠ - وفيما يتعلق بتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن الجمعية العامة قد أحرزت تقدما بالغا في عملية إصلاح الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي ولكن جميع عمليات الإصلاح يجب أن تهدف إلى جعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على تعزيز التعاون الدولي لأغراض تنمية البلدان النامية. إن الوفد المصري يؤيد اقتراح مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذه المسألة.

٤١ - السيد بالزان (مالطة) (المقرر) يرأس الجلسة.

٤٢ - السيد عمارين (الأردن): أشار إلى أنه في حين يحظر القانون الدولي صراحة أن تعمل السلطة المحتلة على توطين سكانها في الأراضي التي تحتلها لم تكف الحكومة الاسرائيلية عن إقامة مستوطنات اسرائيلية في الأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية. وذكر بقراري مجلس الأمن في هذا الصدد ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠). إن البناء المستمر للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة يؤثر إلى حد بعيد على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. إن هذا الوضع يثير القلق البالغ. ويكفي الرجوع إلى تقرير الأمين العام A/47/294 الذي يعالج المشكلة وبخاصة مشكلة الموارد المائية في الأراضي المحتلة. إن الانتاج الزراعي يعاني إلى حد بعيد من هذه الحالة كما أن دخول الفلسطينيين لم تكف عن الانخفاض. وفي حين أصبح بوسع المستوطنين الاسرائيليين التصدير والاستيراد بحرية فإن الفلسطينيين يتعين عليهم التصدير والاستيراد عن طريق الوسطاء الاسرائيليين. إن اسرائيل تصادر الأراضي والموارد المائية الخاصة بالفلسطينيين لإقامة مستوطنات جديدة، ولكن الزراعة ما زالت بالنسبة لهم هي القطاع الاقتصادي الرئيسي. وفضلا عن ذلك فإن المستوطنين الاسرائيليين يشكلون ميليشيا عسكرية ترتكب أعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين العزل. إن حالة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تظل على هذا النحو إذا ما أريد حقيقة التوصل إلى سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط. إن السكان الفلسطينيون يزيدون بمعدل ٣ في المائة سنويا تقريبا وتوطين المهاجرين الاسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة وهما يعانيان بالفعل من كثافة السكان يضر بالموارد المائية وبالأراضي ومن

شأنه أن يؤدي أيضا إلى تعرض الأجيال القادمة من الفلسطينيين العرب للفقر والبؤس وإلى خسائر ايكولوجية خطيرة. وعلى الرغم من أن العالم قد خرج من الحرب الباردة فإن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو معرفة إلى متى ستظل اسرائيل تواصل احتلالها وممارساتها.

٤٣ - السيد غيريرو (نائب الرئيس) يعود إلى رئاسة الجلسة.

٤٤ - السيد الهواري (الجزائر): قال بصدد المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني إن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تتجاوز قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتواصل العمل على المصادرة التامة لممتلكات الشعب الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة وتضرب بالاتفاقيات الدولية عرض الحائط. إنها تستخدم جهازا قانونيا وإداريا جائرا وتمييزيا إزاء الفلسطينيين والعرب وقد اضطلعت بعملية استعمارية واسعة النطاق في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية والجزء الشرقي من القدس. لقد بدأت هذه الحركة عام ١٩٦٧ وتكثفت إلى حد بعيد مع الهجرة الضخمة لليهود الوافدين من أوروبا الوسطى والشرقية إلى اسرائيل. إن هذه الممارسات المتعمدة تعد إنكارا حقيقيا للعدالة وتترتب عليها نتائج اقتصادية واجتماعية مؤسفة بالنسبة للسكان الفلسطينيين والعرب. لقد صودرت مساحات واسعة من الأراضي العربية بطريقة منتظمة، وفي حين تواصل المستوطنات الاسرائيلية الاتساع والزيادة عن طريق الدعم ومختلف المزايا التي تحصل عليها تعاني المدن والقرى العربية والفلسطينية من قيود ذات طابع عسكري ويحكم عليها بالعزلة. وفضلا عن ذلك فإن القيود الفروضة على الموارد المائية، وكذلك اقتلاع أشجار الفواكه بواسطة السلطات الاسرائيلية تؤدي كلها إلى انخفاض الانتاج والدخول الزراعية وإلى انخفاض بالغ في العمالة. إن طبقات عريضة من السكان المحليين يرغمون تدريجيا على ترك أماكن اقامتهم.

٤٥ - لقد بدأت مؤخرا دينامية للسلم تتجاوز الخلافات السياسية التقليدية وتحمل على الأمل في التوصل إلى تسوية عامة وعادلة ودائمة للنزاع مع أخذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة في الاعتبار. إن المجتمع الدولي والدول المعترف لها بالنفوذ يتعين عليها الآن العمل وبذل أقصى الجهود لحمل السلطات الاسرائيلية على الامتثال بدقة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ووضع حد نهائي لسياسة وممارسات أدينت بالإجماع. إن المجتمع الدولي يجب أن يضاعف جهوده لزيادة مساعدته وتكثيف برامج المساعدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. والجزائر تؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة في كفاحه ضد الظلم والقمع ومن أجل ممارسته لحقه غير القابل للتصرف.